المشتبه به في اعتداء بوسطن استعاد وعيه ويرد على أسئلة المحققين خطيا

■ بوسطن / وكالات :

ذكرت وسائل الأعلام الامريكية ان المشتبه به في اعتداء بوسطن استعاد وعيه الليلة قبل الماضية في المستشفى الذي نقل اليه في حال خطرة وبدأ بالرد على اسئلة المحققين خطيا.

وقالت وسائل الأعلام إن الشاب جوهر تسارنايف البالغ من العمر 19 عاما الذي نقل الى المستشفى اثر مطاردة استمرت 24 ساعة في منطقة بوسطن يشتبه انه نفذ مع شقيقه الاكبر الذي قتل اثناء تبادل اطلاق نار مع الشرطة التفجيرين بالقنابل اللذين استهدفا ماراثون بوسطن في 15 ابريل الجاري وتسببا بمقتل ثلاثة اشخاص واصابة 180 اخرين بجروح.

ونقلت محطة «ان بي سي نيوز» الاخبارية الامريكية عن مسؤولين فدراليين انه بالرغم من اصابته بجرح في عنقه يمنعه من الكلام باشر الشاب بالرد على اسئلة المحققين.

من جهتها افادت محطة «ايه بي سي» الاخبارية الامريكية نقلا عن مصادر في الشرطة طلبت عدم كشف اسمها انه يرد خطيا «بشكل متقطع» على اسئلة المحققين حول احتمال وجود شركاء اخرين او قنابل لم تنفجر.

وكان رئيس شرطة بوسطن اد ديفيس افاد في وقت سابق أمس الاحد لمحطة سي بي اس ان الشقيقين تسارنايف كانا مجهزين لتنفيذ اعتداء اخر بواسطة «عبوات ناسفة يدوية الصنع» ولا سيما «قنابل يدوية يلقيانها على الشرطيين».

14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الثلاثاء - 23 ابريل 2013م - العدد 15748

مكي يقفز من مركب مرسي.. والرئيس يحاول التهدئة مع القضاة

المستشارة تهاني الجبالي: استقالة مكي لن تعفيه من المحاسبة

■ القاهرة / متابعات :

تقدم المستشار أحمد مكي، وزير العدل، أول من أمس، باستقالته من منصبه، في تداعيات هي الأحدث لمظاهرات جمعة «تطهير القضاء»، ومحاولات النظام الحاكم تمرير مشروع تعديل السلطة القضائية، فيما أكدت مصادر أن اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية، حاول إقناع «مكي» بالتراجع عن الاستقالة، إلا أن الأخير رفض وأكد له أن «جماعة الإخوان ستدمر القضاء».

وقال «مكي»، في نص استقالته: «سيادة الدكتور محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية، كلفتني بتولي عبء وزارة العدل، ومعارضوك يلحون علي في الاستقالة، اتساقاً مع مواقفي السابقة.. وبالأمس وتحت شعار تطهير القضاء وإصدار قانون جديد للسلطة القضائية اجتمع مؤيدوك على طلب إقالتي، تحقيقاً لأهدافهم النبيلة.. وهكذا تحقق التوافق». وتابع: «آن الأوان لتحقيق أمنيتي في إزاحة هذا العبء عن كاهلي».

وقالت مصادر قضائية إن اللواء ممدوح شاهين، مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية، التقى وزير العدل، أمس، بمكتبه، مشيرة إلى أن «شاهين» حاول إقناع «مكي» بالاستمرار في منصبه لكنه رفض، وأرجع السبب إلى «محاولات الإخوان تدمير القضاء بخفض سن التقاعد للقضاة». وقال السفير علاء الحديدي، المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء، إن المستشار أحمد مكي مستمر في أداء مهامه لحين تكليف وزير جديد ضمن التعديل الوزاري المرتقب، فيما سيطرت حالة من الارتباك على وزارة العدل، بينما أكد المستشار محمود حلمي الشريف، المتحدث باسم نادي قضاة مصر، أن استقالة «مكي» جاءت متأخرة.

وقال المحامي عصام سلطان، نائب رئيس حزب الوسط، إن «مكي» استقال «ليس اعتراضاً منه على تظاهرات تطهير القضاء»، ولكن بسبب «تهديدات» تلقاها «بعد اعتزامه اتخاذ إجراءات ضد قضاة تلقوا أموالاً».

في سياق متصل، قال مصدر مسؤول بمجلس الوزراء إن الدكتور هشام قنديل، رئيس الوزراء، انتهى من التعديل الوزاري المحدود، الذي يشمل (5) وزراء هم وزراء الثقافة والشؤون النيابية والعدل والإعلام والكهرباء. وأكد أنه تم التراجع عن ترشيح المستشار طلعت عبدالله، النائب العام، لتولي وزارة العدل خلفاً لـ«مكي»، بينما ذكرت مصادر أن عبدالله مرشح لتولي حقيبة الشؤون القانونية.

من ناحيتها قالت المستشارة تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية السابق أن جماعة الإخوان المسلمين تسعى من خلال مشروع التمكين والأخونة إلى استهداف مؤسسات الدولة وإقامة ما يسمى عند كتابهم ومنظريهم بالدولة البديلة.

وعن استقالة المستشار أحمد مكي أكدت الجبالي خلال لقاء خاص ببرنامج "جملة مفيدة" بفضائية "mbc" أن استقالة مكي لن تعفيه من المحاسبة على الانتهاكات التي لحقت بالسلطة القضائية إبان فترة توليه منصب وزير العدل.

(الإخوان) نجحوا في الإطاحة بـ«مكي»

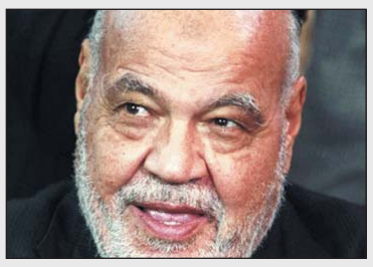

علقت صحيفة (جارديان) البريطانية على نجاح الاحتجاجات العنيفة التي قادتها جماعة الإخوان المسلمين يوم الجمعة الماضي تحت شعار «تطهير القضاء» في التأثير على المستشار «أحمد مكي»، وزير العدل السابق، وتقديمه لاستقالته.

وأشارت الصحيفة إلى أن استقالة مكي، الذي كان ينحاز سابقا لصفوف الإسلاميين، جاءت بعد يوم واحد فقط من احتجاجات الإخوان ومطالبتهم بتطهير القضاء، ونتيجة لخلافه على استقلال السلطة القضائية، واتهامه للإخوان بتدخلهم غير المبرر في الحياة القضائية وعمل كبار القضاة.

وتأتي الاستقالة أيضا قبل أسبوع من مناقشة البرلمان لقانون يخشى النقاد من أنه يمكن أن يعطي الحكومة كثيراً من السلطة حول تعيين وفصل كبار القضاة.

مرسي يعدل وزاراته إرضاءً لمؤيديه ومعارضيه

رأت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن اعتزام الرئيس المصري «محمد مرسي» إجراء تعديل وزاري جديد جاء كمحاولة لتهدئة أنصاره من جماعة الإخوان المسلمين ومعارضيه.

وقالت الصحيفة أن تقديم «أحمد مكي» وزير العدل لاستقالته جاء كإجراء استباقي للخطوة التي أعلن عنها «مرسي» بإجرائه تعديلاً وزارياً يمكن أن يشمل وزارة العدل.

وأعلنت مصادر قضائية أن «مكي» التقى مع رئيس الوزراء «هشام قنديل» وقدم له استقالته شاكيا من أن الإخوان المسلمين هم الذين قادوا مظاهرات الجمعة المطالبة بتطهير المؤسسة القضائية ومن ثم اندلعت مواجهات بين الإسلاميين والمعارضين.

وأعرب مكي عن معارضته لمبادرة الإخوان المسلمين الخاصة بإصلاح قانون السلطة القضائية وعلى حد زعمه فإن فكرة خفض سن التقاعد للقضاة عشر سنوات ليصبح 60 عاما بدلا من 70 عاما ستجعل أكثر من 3000 قاض يقدم استقالته وستحدث أكبر مذبحة على مدار تاريخ المؤسسة القضائية.

الجدير بالذكر أن مكي عمل في عهد الرئيس السابق «حسني مبارك» قاضيا وله عده مواجهات مع مرسي من أهمها قراره بسحب القضاة للصلاحيات التي منحها الرئيس لنفسه والإطاحة بالنائب العام ومع كل ذلك بقى في منصبه رغم التهديد بإقالته.

«مرسي» يسعى لتخفيف الاستقطاب السياسي بمصر

رأت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن التعهدات التي أطلقها الرئيس المصري «محمد مرسي» بشأن إجراء تعديلات وزارية على الحكومة الحالية تأتي في إطار مساع تهدف إلى تخفيف حالة الاستقطاب السياسي العميقة التي تهدد البلاد.

وقالت الصحيفة إن خطة الرئيس «مرسي» التي أعلن عنها في حوار تليفزيوني مع شبكة قنوات «الجزيرة» القطرية حول إعادة هيكلة مجلس الوزراء جاءت تلبية لأحد المطالب الرئيسية لجبهات المعارضة السياسية من الليبراليين والعلمانيين، الذين على خلاف مستمر مع أنصار ومؤيدي الرئيس من الإسلاميين حول عدد لا يحصى من القضايا التي ظهرت على الساحة منذ انتفاضة 2011 التي أطاحت بالرئيس السابق «حسني مبارك».

ولفتت الصحيفة إلى أن الرئيس «مرسي» قال إن التعديلات ستشمل عدداً من الوزارات الرئيسية رغم أنه لم يحدد تلك الوزارات ولم يعطِ جدولاً زمنيًا محددًا.

وأوضحت الصحيفة أنه ليس هناك ما يضمن أن التعديلات الوزارية من شأنها أن تساعد على سد الفجوة المتسعة بين معارضي الرئيس ومؤيديه، ولكنها في الوقت ذاته خطوة قد تساعد على بناء التوافق السياسي حول تدابير التقشف المؤلمة المطلوبة للحصول على قرض الصندوق البالغة قيمته 4،8 مليار دولار.

كلمات

› سعيد الشحات

«العسكري» والجبالي والوسط في القضاء

رفعت المظاهرات الغوغائية، يوم الجمعة الماضي، شعارات منها: «روح يا زند قول لتهاني عبدالمجيد محمود مش راجع تاني»، جمع الشعار ثلاث شخصيات قضائية في هتاف واحد، ذكر اسم المحترمة تهاني الجبالي يعيدك إلى أيام سيل الاتهامات الزائفة التي كالها لها الإخوان وإخوانهم، في محاولة لإقناع الرأي العام بأنها «أم البلاء» في المحكمة الدستورية، وقيل في ذلك إنها تقدم النصح والاستشارات القانونية للمجلس العسكري، وبلغ قمة تصفية الحساب ضدها أن الجمعية التأسيسية للدستور احتشدت وكأنها تذهب إلى غزوة كبرى، ففصلت نصا خفضت فيه عدد قضاة المحكمة الدستورية لإخراج تهاني الجبالي منها، وهو ما جعل شخصية بقامة المستشار طارق البشرى يصف هذا النص بالانحراف. كانت هذه الجريمة واحدة من أكبر أدلة النية المبيتة لغربلة القضاء وتصفيته بغرض أخونته، وصدق من حذر وقتها من أن الأيام القادمة ستحمل شؤما في هذا المجال، وحتى نعطي كل صاحب حق حقه فلنتذكر موقف المجلس العسكري نحو قانون السلطة القضائية، ولنقارنه بما يحدث الآن من تصرف الإخوان وحزب الوسط الذي تقدم بمشروع القانون إلى مجلس الشورى.

في أثناء فترة حكم المجلس العسكري، وتولي المستشار حسام الغريانى رئاسة مجلس القضاء الأعلى، أسند «الغرياني» إلى المستشار أحمد مكي الذي لم يكن قد تولى وزارة العدل، مهمة تشكيل لجنة لإعداد قانون جديد للسلطة القضائية، مما أغضب نادي القضاة فشكل لجنة لإعداد نفس القانون، ودعا الطرفان القضاة إلى تقديم الاقتراحات الخاصة بذلك، وانتهى الطرفان إلى إعداد قانونين، وحدث لقاءات بين الطرفين لتوحيد وجهتي النظر للخروج بقانون واحد وهو ما حدث، وحظي القانون بجدل كبير من القضاة والقوى السياسية، ورغم انتقادات لبعض نصوصه، خاصة تلك المتعلقة بالعلاقة بين القضاة والمحامين أثناء فترة العمل، إلا أن القانون حظي بإشادة وتقدير عام.

عبر الخلاف وقتها عن روح ديمقراطية، وعكس حقيقة أن أي شأن قضائي لابد أن يكون لأهله كلمته العليا فيه، والأهم في ذلك هو موقف المجلس العسكري من القانون حيث رفض استخدام صلاحياته بإصداره، «تذكر أن هذا الموقف تزامن مع القول بأن الجبالي كانت مستشارة المجلس»، ليس هذا فحسب بل إن المستشار حسام الغرياني قال أمام الجمعية العمومية لنادي القضاة والتي عقدت بالإسكندرية: «لن يتم تقديم القانون إلا بموافقة القضاة من خلال معايير شفافة».

كان هذا موقفا ديمقراطيا من المجلس العسكري لم ترق إليه جماعة الإخوان، لكن الرقي لهذا الموقف لم تصل إليه جماعة الإخوان وحزب الوسط، فكلاهما دخل في السباق دون قراءة لما حدث في الماضي، لم يعر حزب الوسط اهتماما يذكر برأي القضاة فتقدم بمشروع قانون السلطة القضائية إلى مجلس الشورى، نسي «الوسط» أن لعبة نظام مبارك في التشريع، كانت تستند إلى أغلبية مزيفة في مجلس الشعب، وهو نفس المنطق الذي يستند إليه «الحرية والعدالة» الآن في الشورى ومعه «الوسط»، والجماعة الإسلامية. ما يحدث الآن من معركة ضد القضاء يدعوك إلى إعادة تقييم ما حدث ضد تهاني الجبالي من اتهامات زائفة، ويدعوك إلى الإشادة بموقف المجلس العسكري الذي لم يقدم على إصدار قانون السلطة القضائية، وترك إعداده إلى أهله، عكس ما يفعل الإخوان والوسط.

حول العالم

اتهامات بالإرهاب تنتظر المتهم بتفجيري بوسطن

■ واشنطن / وكالات :

رجحت تقارير إعلامية أميركية أنْ توجه السلطات الفدرالية اتهاما رسميا للمشتبه به في تفجيريْ ماراثون بوسطن، وهو جوهر تسارنايف الذي يرقد في حالة خطيرة بالمستشفى.

وذكرت شبكة «سي أن أن» الإخبارية الأميركية الأحد أنه بالرغم من أن تسارنايف (19 عاما) غير قادر على الكلام بسبب إصابته بطلق ناري في الحلق، فإن قاضيا ومدعيا عاما قد يأتيان إلى سرير المشتبه به -الذي يخضع لحراسة مشددة- ليوجها إليه الاتهام قبل تحديد موعد المحاكمة.

ورجحت السلطات أن يكون المشتبه به قد أصاب نفسه بتلك الطلقة ليتجنب إلقاء القبض عليه. ويقول الأطباء إن الأمر سيستغرق بضعة أيام قبل أن يكون في حالة تسمح له بالإجابة عن الأسئلة.

ويراجع المدعون الفدراليون الأدلة ضد تسارنايف لتحديد التهم التي ستوجه إليه، بالرغم من أنه تبين أنه وشقيقه الذي قتل خلال المطاردة كانا يعدان لتنفيذ مزيد من الهجمات.

ولم تُحدد بعد التهم التي ستوجه إلى تسارنايف، ولكن مسؤولاً في وزارة العدل قال للشبكة إنه سيواجه تهم إرهاب فدرالية وربما تهم قتل، وبالرغم من أن ماساشوستس لا تطبق عقوبة الإعدام فقد يُطلب الحكم على المشتبه به بالإعدام على مستوى فدرالي.

ومن أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات -لاسيما لمعرفة ما إذا كان الشقيقان تسارنايف تصرفا بمفردهما أو استفادا من دعم شبكة دولية- سيلجأ المحققون إلى بند «الاستثناء الخاص بالأمن العام» من أجل استجوابه.

وهذا الإجراء يعني أن تسارنايف لن يستفيد على مدى بضعة أيام من الحقوق التي تنص على أن بإمكانه لزوم الصمت أو إبلاغه بأن بإمكانه الاستعانة بمحام خلال عمليات الاستجواب.

وتنطبق ما تسمى «حقوق ميراندا» على كل شخص متهم في الولايات المتحدة، إلا أنه بعد محاولة تنفيذ تفجير في ميدان «تايم سكوير» في نيويورك استحدثت الحكومة الأميركية إعفاء في حالات الخطر المباشر من «الإرهاب»، وفيه يمكن التغاضي عن «حقوق ميراندا» ووصف المشتبه بهم بـ«مقاتلين أعداء».

واحتج محامون من الاتحاد الأميركي للحريات المدنية في بيان ضد قرار وزارة العدل الأميركية لإلغاء حقوق تسارنايف. وقال المدير التنفيذي للاتحاد أنتوني روميرو إن كل مشتبه به يستحق التمتع بـ«قواعد ميراندا»، وإن الاستثناء من أجل السلامة العامة ينبغي أن يستخدم فقط في ظروف محددة للغاية، وأضاف أن إلغاء هذه الحقوق سيعرقل قدرة نظام العدالة على التوصل إلى نتائج عادلة.

وبعد اعتقاله الجمعة الماضية، لا يزال تسارنايف يرقد في حالة خطيرة في المستشفى الذي يعالج فيه 11 من ضحايا تفجيريْ ماراثون بوسطن اللذين وقعا في 15 أبريل الجاري، وقد قتل شقيقه تامرلان (26 عاما) بعد تبادل لإطلاق النار مع الشرطة.

وكان متمردو شمال القوقاز نفوا الأحد أي ضلوع لهم في تفجيري بوسطن. وقالت قيادة التمرد في داغستان -الجمهورية غير المستقرة بالقوقاز الروسي- في بيان نشر على موقع مستقل على الإنترنت، إن متمردي القوقاز «لا يشنون عمليات عسكرية ضد الولايات المتحدة».

وأضاف البيان «نحن نناضل فقط ضد روسيا المسؤولة ليس فقط عن احتلال القوقاز، وإنما أيضا عن جرائم بشعة ضد المسلمين».

كيري يدعو أردوغان إلى تأجيل زيارة غزة

■ إسطنبول / وكالات :

اقترح وزير الخارجية الأميركي جون كيري الأحد في إسطنبول على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تأخير موعد زيارته التي يريد القيام بها إلى قطاع غزة نهاية الشهر المقبل.

وقال كيري في مؤتمر صحفي إثر لقائه أردوغان والرئيس الفلسطيني محمود عباس «أبلغنا رئيس الوزراء أنه سيكون من الأفضل تأخير هذه الزيارة».

وأضاف «نعتقد أن المرحلة دقيقة فعلا، ونعتقد أنه سيكون من الأفضل انتظار ظروف أكثر ملاءمة».

وكان أردوغان أعلن رسميا الأسبوع الماضي أنه سيزور نهاية مايو المقبل القطاع الذي تسيطر عليه حركة (حماس) بعد زيارة مقررة لواشنطن في 16 مايو المقبل.

لكن حركة التحرير الوطني (فتح) التي يتزعمها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس هاجمت الزيارة المرتقبة لأردوغان إلى غزة، واعتبرت أن الزيارات السياسية للقطاع دون جدوى ولا تحمل مشاريع حقيقية لرفع الحصار والمعاناة عن غزة وأهلها.

في المقابل ترى حماس عكس ذلك، فالزيارات بالنسبة إليها كسر للحصار السياسي الذي فرض عليها تزامناً مع الحصار الاقتصادي والمالي، وتشدد على أهمية الزيارات لرفع الحصار والمعاناة عن قطاع غزة.

وكان رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة إسماعيل هنية اعتبر الزيارة تأتي لرفع الحصار، وتقديم رسالة وفاء للشعب الفلسطيني.

يُشار إلى أن كيري التقى في وقت سابق في إسطنبول عباس للبحث في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ضمن نشاط دبلوماسي ولقاءات مع المسؤولين الأتراك لرأب الصدع في العلاقات الإسرائيلية التركية.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن دبلوماسي أميركي أن كيري وعباس سيواصلان النقاش القائم منذ أسابيع حول سبل إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

وكان كيري قد أعلن الأربعاء الماضي من واشنطن أن الوقت بدأ ينفد لاستئناف عملية السلام على المسار الإسرائيلي الفلسطيني، محددا للمرة الأولى مهلة سنتين على أقصى حد للتوصل إلى تسوية.

المجر تمنع مسيرة «معادية للسامية»

■ بودابست / وكالات :

منعت الشرطة المجرية مسيرة وصفتها بالـ«معادية للسامية» دعا اليها «يمينيون متطرفون» بالتزامن مع تنظيم منظمات يهودية مسيرة لإحياء «ذكرى المحرقة» أو ما يعرف بهولوكوست.

وكانت مجموعة من راكبي الدراجات البخارية القريبة من حزب «يوبيك» اليميني المتطرف اعتزمت تنظيم مسيرة بالدراجات البخارية حاملين شعار «اسكب الغاز» حيث كان من المفترض أن تمر المسيرة بالمعبد اليهودي الكبير في بودابست.

وذكرت بوابة «هير 24» الإلكترونية أن خمسين «يمينيا متطرفا» من راكبي الدراجات البخارية تحدوا الحظر وتجمعوا عند ميدان الأبطال في بودابست والذي كان من المفترض أن يكون نقطة الانطلاق للمسيرة المحظورة لكنهم عدلوا فيما بعد عن التجول بالدراجات عبر المدينة.

في المقابل شارك حوالي عشرة آلاف مجري في مسيرة سنوية لإحياء ذكرى ضحايا «المحرقة» وسط تصاعد ما يوصف بـ «معاداة السامية» في البلاد الأشهر الأخيرة.

وكانت المشاركة هذه السنة في مسيرة «ذكرى المحرقة» أكثر من ضعف النسبة المعتادة، بحضور عدد من أعضاء الحكومة والمعارضة، وسفراء إسرائيل والولايات المتحدة. وقال منظم الحدث لازلو باندي إنه من «المهم أن تتعلم أجيال المستقبل الدروس من المحرقة».

واشتكى عدد من يهود المجر من زيادة الهجمات الكلامية ضدهم العام الماضي، في حين اتهم مراقبون حكومة وسط اليمين بإذكاء «العداء للسامية».

وكانت الدولة قد كرّمت الشهر الماضي شخصيات ثقافية، منهم مقدم للتلفزيون وموسيقي عُرفا بتبنيهما وجهات نظر وصفت بأنها «معادية للسامية».

وقال المؤتمر اليهودي العالمي إنه سيعقد تجمعه السنوي في بودابست الشهر المقبل لإظهار التضامن مع اليهود بالمجر الذين يواجهون «بشكل استثنائي الأصوات القوية العدوانية ضد السامية».

وكانت وكالة الأنباء المجرية الرسمية (إم تي آي) قد أعلنت أن السلطات منعت مسيرة بعنوان «جولة تذكارية لأدولف هتلر» بمدينة بيكس جنوبي البلاد، وألقت القبض على 18 ناشطاً من المؤيدين لـ«اليمين المتطرف».

هيغل: بيع السلاح لإسرائيل رسالة لإيران

■ واشنطن / وكالات :

أعلن وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل أن إبرام صفقة مهمة لبيع الأسلحة لإسرائيل «إشارة واضحة جدا» إلى إيران بأن العمل العسكري لا يزال مطروحا لمنعها من حيازة السلاح الذري.

وقال إن بلاده وإسرائيل ينظران نفس النظرة إلى التهديد القادم من إيران، لكنهما تختلفان حول النقطة التي ربما يصل إليها ذلك التهديد حتى يقتضي الأمر القيام بعمل عسكري أميركي أو إسرائيلي.

وأبلغ هيغل الصحفيين قبل وصوله تل أبيب، في مستهل جولة شرق أوسطية تستغرق أسبوعا، أن «إسرائيل ستتخذ القرار الواجب عليها اتخاذه لحماية نفسها والدفاع عنها».

وقال ردا على سؤال عما إذا كانت الصفقة التي أُبرمت مع إسرائيل بمليارات الدولارات ترمي إلى الإظهار لطهران أن الخيار العسكري لا يزال قائما، قال «بالتأكيد إنها اشارة أخرى واضحة لإيران».

وكان هيغل يتحدث قبل الهبوط في تل أبيب محطته الأولى بجولته الإقليمية والتي تتعلق خصوصا بصفقة بقيمة عشرة مليارات دولار لبيع إسرائيل والإمارات والسعودية صواريخ متطورة وطائرات، في محاولة للرد على التهديد الإيراني.

ويتوقع أن تشتري تل أبيب صواريخ مضادة للدروع مصممة لتجنب المضادات الجوية ورادارات رصد المقاتلات وطائرات التزود بالوقود في الجو وكذلك طائرات نقل الجنود من طراز أوسبري في22-. وستشتري الإمارات مقاتلات إف16- والسعودية صواريخ متطورة.

أخي القارئ .. أختي القارئة

سوء التغذية يهدد أكثر من نصف الأطفال في اليمن ماينذر بمشكلة إنسانية كبيرة تتحمل مسؤوليتها الأسرة والمجتمع والسلطة المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية برعاية الطفولة والأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني..

سوء التغذية عائق التنمية ومواجهته مسؤولية الجميع